إرشادات تطبيق المعالجة المحاسبية المتضمنة بمعيار المحاسبة المصري رقم (13) اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المعدل 2024، عند وجود "صعوبة للتبادل بين عملتين"

ورد إلى لجنة المعايير في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية استفسارات متكررة حول تطبيق القواعد الانتقالية الخاصة بمعيار المحاسبة المصري رقم (13) المعدل فيما يتعلق بحالات وجود صعوبة تبادل بين عملتين. وقد رأت لجنة المعايير إعداد الإرشادات التالية لمساعدة أعضاء الجمعية والمنشآت المحلية في عملية إعداد القوائم المالية لفترة التطبيق الأولي للمعيار، على النحو التالي:

لتطبيق المعيار المعدل 2024 على القوائم المالية للمنشأت عن الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول يناير 2024 (فترة التطبيق الأولي)، يجب على المنشأة عند تحديد سعر الصرف اللحظي، القيام بما يلي:

1- تحديد ما إذا كانت الفترة/الفترات التي يتم إعداد القوائم المالية عنها، هي فترة/فترات ينطبق عليها حالة وجود صعوبة للتبادل بين عملتين (كما هو موضح في الفقرات من "د2" إلى "د11" من ملحق (د) في معيار (13)).

2- خلال الفترة/الفترات التي ينطبق عليها حالة وجود صعوبة للتبادل بين عملتين، يجب على المنشأة تقدير سعر الصرف اللحظي في تاريخ القياس، باستخدام سعر صرف ملحوظ والذي يجب أن يستوفي الشروط التالية (كما هو موضح في الفقرات من "د12" إلى "د14" من ملحق (د) في معيار (13)):

- سعر صرف لحظي لغرض آخر غير الذي تقوم المنشأة بتقييم قابلية الصرف من أجله. أو
- أول سعر صرف تستطيع به المنشأة الحصول على العملة الأخرى عند توافر قابلية تبادل العملة (أول سعر صرف لاحق).

ولتطبيق ما سبق، يجب اتباع ما يلي:

يجب دراسة انطباق حالة " وجود "صعوبة للتبادل بين عملتين" لكل بند من بنود القوائم المالية بشكل مستقل ويجب ألا يتم إجراء مقاصة بين البنود المختلفة. نظراً للأوضاع الاقتصادية وصعوبة تدبير العملات الأجنبية، فمن المتوقع أن تكون هناك حالات كثيرة يصعب فيها على المنشآت تبادل العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما يستدعي تقدير سعر الصرف اللحظي للبند أو البنود في أول يناير 2024 وإعادة ترجمة الأرصدة الافتتاحية في أول يناير 2024 للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية الي عملة التعامل، باستخدام سعر الصرف الملحوظ، كما تم تعريفه أعلاه، والاعتراف بأثر إعادة الترجمة، بعد الضرائب، كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في تاريخ التطبيق الأولي (أول يناير 2024).

ويجب اتباع الارشادات التالية عند دراسة انطباق حالة "وجود "صعوبة للتبادل بين عملتين" وتحديد سعر الصرف الملحوظ في تاريخ بداية تطبيق المعيار:

1. عند تقييم قابلية العملة للتبادل فيما يتعلق بالأرصدة النقدية والأصول ذات الطبيعة النقدية المكونة بالعملة الأجنبية والأصول الأخرى التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية، سوف يكون للمنشأة القدرة دائماً على تبادل العملات في النظام المصرفي بالأسعار المعلنة دون صعوبة، لذلك، سوف يتم دائماً استنتاج عدم وجود صعوبة في تبادل العملات المكونة لأرصدة الأصول المكونة بعملة أجنبية في أول يناير 2024، مما يترتب عليه وجوب استخدام أسعار الصرف اللحظية المعلنة في أول يناير 2024.

2. عند تقييم قابلية العملة للتبادل فيما يتعلق بأرصدة الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في أول يناير 2024، سوف يتم استنتاج وجود صعوبة في تبادل العملة الأجنبية عندما يكون غير متاح للمنشأة استخدام مصادر لتدبير العملة اللازمة لتسوية أو سداد تلك الأرصدة بأسعار الصرف اللحظية المعلنة. ويترتب على ذلك وجوب قيام المنشأة بترجمة تلك الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف الملحوظ، كما تم تعريفه أعلاه.

3. إذا كان متاحاً للمنشأة استخدام الأرصدة النقدية أو أرصدة الأصول الأخرى بالعملة الأجنبية في سداد أو تسوية كل أو جزء من الالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في أول يناير 2024، سوف يتم استنتاج عدم وجود صعوبة في تبادل العملات المكونة لأرصدة نلك الالتزامات في حدود ما يمكن استخدامه من الأرصدة النقدية أو أرصدة الأصول الأخرى بالعملة الأجنبية لهذا الغرض. مما يترتب عليه وجوب استخدام أسعار الصرف اللحظية المعلنة في تاريخ المركز المالي في أول يناير 2024.

4. في حالة وجود أرصدة التزامات ذات طبيعة نقدية بعملة أجنبية، وكان هناك اتفاق مع الطرف الدائن على السداد بالعملة المحلية على أساس السعر المعلن في البنوك وقت السداد، يتم استخدام السعر اللحظي المعلن في تقييم الالتزام في أول يناير 2024. كذلك، إذا كان هناك اتفاق مع الطرف الدائن على استخدام آلية معينة لتحديد سعر الصرف المستخدم لسداد معادل المبلغ بالعملة المحلية (المشتقات)، يتم استخدام هذه الآلية لتحديد سعر الصرف.

5. الالتزام بالإفصاحات المطلوبة بالفقرات ارقام 57أ و57ب من معيار المحاسبة المصري رقم (13) المعدل 2024.

لجنة المعايير

جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

12 مايو 2024